مخالفة الأصل في أبنية المشتقات

أ/حالية بنت محمد إبراهيم شيبة
طالبة دكتوراه في جامعة أم القرى
مكة المكرمة، السعودية

مخلص البحث:

يتناول هذا البحث موضوع (مخالفة الأصل في أبنية المشتقات) ، وهذه المخالفات مذكورة في كتب النحو، فقام البحث بجمع نماذج من كتبهم ومن كتب التفاسير وغيرها ومن ثم دراستها.

بينت في هذا البحث تعريف المخالفة، فالاشتقاق، ثم عرضت أسباب المخالفات في أصل القواعد النحوية ثم قمت بتطبيق ذلك على القرآن الكريم بذكر المواقع التي وقعت فيها المخالفات في المشتقات ومناقشتها.

وأخيرا الخاتمة وتبرز فيها أهم النتائج التي ظهرت في البحث، ومنها إن مخالفة الأصل في أبنية المشتقات التي من القرآن الكريم لا تعد من الشواذ أو الأخطاء المنبوذة، وإن وجود هذه المخالفات لها أسباب من أهمها: مراعاة النظير، المبالغة، مراعاة الفاصلة، والمشاكلة. . الخ.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبي الهدى ورسول الله إلى الناس أجمعين، وعلى آله المتقين وصحبه الذين نشروا هذا الدين، وبعد:

للغة العربية قيمة كبيرة لأنها لغة القرآن الكريم وسجل ناصع للماضي وديوان زاهر للحاضر ووعاء لا ينضب لثقافة الأمة، لذلك تواصلت جهود العلماء في إرساء قواعدها وتثبيت دعائمها من أجل العناية بها والحفاظ عليها فكانت تلك الجهود مناراً للأجيال التي جاءت بعدهم، وكان البحث في فنون هذه اللغة الشريفة، فجاءت الدراسة لتركز الضوء على (**مخالفة الأصل في أبنية المشتقات**)، وتشمل: اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، وصيغ الصفة المشبهة، واسم المفعول، وأفعل التفضيل. وتطبيق ذلك في نصوص القرآن الكريم وإبراز المخالفات في المشتقات.

وذلك لما لحظته عند تلاوتي للقرآن الكريم وقراءة كتب النحو من تداخل في بعض المشتقات وبعض الصيغ، فوجدت صيغة فاعل التي هي الميزان لاسم الفاعل، تدخل أيضا في الصفة المشبهة مثل (طاهر القلب) ، وكذلك تأتي في اسم المفعول مثل (عيشة راضية) .

وأيضا ورود بعض الصيغ في التعجب والتفضيل، وقد وردت على لسان العرب على غير ما هو مؤلف في كتب النحو مثل (هو أزهى من ديك) (ولله دره فارسا) وغير ذلك.

فيا ترى لماذا وجدت هذه الكلمات المخالفة للقاعدة؟ هل هي شاذة لأنها قليلة؟ أو أنها مستثقلة على لسان العرب، ولماذا تحدثوا بها ووجدت في المعاجم؟ وهل عجز العلماء عن حصر الكلمات وإخضاعها لقواعد تضبطها؟ وهل وجود هذه الكلمات المخالفة تسبب صعوبة على المتحدث والمتلقي؟؟

وقد بدأ البحث بمقدمة، فتعريف للمخالفة أي مخالفة القياس، فتعريف للاشتقاق، فأسباب المخالفة، فعرض لنماذج من القرآن الكريم كدراسة تطبيقية فتعقبها خاتمة فيها النتائج التي انتهى إليها البحث.

وتناول البحث تحليل لنماذج من المخالفات في المشتقات ووزع البحث على خمسة مباحث: اسم الفاعل، واسم المفعول وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة واسم التفضيل مع ذكر أقوال وآراء العلماء فيها ومناقشتها.

وقد سارت الباحثة على منهج واحد في عرض مباحثها، يتلخص في ذكر الموضوع وبيان حدوده وذكر الآراء التي أوردها العلماء في المخالفات، وبيان كيفية وقوع المخالفة في بناء المشتقات، ثم تلمس الشاهد من القرآن الكريم مع تحليل هذا الشاهد وتوضيحه.

وقد راجعت الباحثة عدداً من المصادر والمراجع التي تعنى بموضوع بحثها وتغني مباحثها وفي الختام أدعو الله جلت قدرته أن يوفقنا لخدمة هذه اللغة الكريمة إنه سميع مجيب.

تعريف المخالفة:

المخالفة: ما خرج عن القاعدة النحوية أو القياس الصريح، ولم يوافق إجماع النحويين عند بنائهم لقوانين اللغة العربية.

والمراد منه مخالفة ما أجمع النحاة على منعه أو ما كان القول بجوازه ضعيفاً وروده في كلام العرب شاذاً[(1)]

وقد يوصف هذا المخالف بـ "السماعي"، أو أنه "لغة"، أو "لغية"[(2)]، أو "لغات"، كما في جواب أبي عمرو بن العلاء، لما سُئل عما وضعه "مما سميت عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقال السائل: كيف تصنع فيما خالفتك فيه، وهم حجة؟ فقال: أحمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"[(3)].

وهناك فرق قليل بين بعض هذه المصطلحات، من ذلك: أن ما خالف القياس، وقل وجوده فهو شاذ ونادر، وإن كثر فهو شاذٌ فقط، وما قل ولم يخالف فهو نادر فقط، والضعيف مباين لهما، وهو ما كان في ثبوته كلام، وفي ذلك يقول الإمام السيوطي: "الشاذ: ما كان من كلام يحتج به على خلاف القاعدة المطردة، سواءٌ كان قليلاً أو كثيراً في نفسه، والنادر: ما قل وجوده، سواء وافق القياس أو خالفه، والضعيف: ما يكون في ثبوته كلام، كـ "قرطاس" بالضم".(4)

فالقليل والنادر ليسا دائماً مخالفين للقياس، في حين أن الشاذ مخالف في كل الأحوال(5).

ويبدو مما تقدم أن أدق وأشهر مصطلح لما يخالف القياس هو: "الشاذ"، قال ابن السراج: "ولو اعترض بالشاذ على القياس لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى سمعت حرفاً مخالفاً، لا شك في خلافه لهذه الأصول، فاعلم أنه شاذ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلابد أن يكون قد حاول به مذهباً، ونحا وجهاً من الوجوه، أو استهواه أمرٌ عظيم"(6).

ويعد **القياس** مصدر من مصادر اللغة المتعددة(7)، والغاية منه: تقويم الألسنة، وتدريبها على استعمال العربية استعمالاً سليماً، قال أبو علي الفارسي: "الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين، ونثبته من هذه القوانين، إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها، ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح، فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب، وعدل عن القياس إلى السماع"(8).

ونظراً للهدف والغاية من القياس فإن له أثراً واضحاً في نقاء اللغة وبقائها. ويرجع الفضل في ذلك إلى المنهج الذي اتبعه أغلب القدامى في أقيستهم؛ إذ كانوا يقيسون على الأكثر الغالب، ويجعلون القليل وبعض ما ورد كثيراً مقصوراً على السماع. (9)

وللقياس فضل في توليد صيغ جديدة ملائمة مع تطورات الحياة؛ لأنه لو صح أن يضع الواضع لكل معنى لفظاً لتعذر جمع اللغة في مجلدات، ولصعب على الناس حفظها(10)، ولبقي كثير من المعاني غير معبر عنه؛ لعدم النقل، وذلك مناف لحكمة الوضع، فالمنقول من كلام العرب محدود ومتناهٍ، والمعاني غير متناهية(11).

هذا، وينبغي التنبيه إلى أن للقياس أثراً – أيضاً – في الدرس اللغوي، ويظهر ذلك في مواضع منها:

- أن القياس هو المعول عليه في أغلب مسائل النحو(12)، كما قال الكسائي.

إنما النحو قياسٌ يُتَّبع... وبه في كل علم يُنتفع

- ومنها: اختلاف العلماء "في بعض القراءات القرآنية، وروايات الأحاديث النبوية المخالفة للكثير الوارد، فبعضهم حكم القواعد فيهما، ورفض القياس عليهما، بل خطأهما، وبعضهم قبلهما، ودافع عنهما، واحتج بهما"(13)، وعن ذلك يقول الإمام السيوطي: "كان قوم

من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك على جوازه في العربية، وقد رد المتأخرون منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية، وإن منعه الأكثرون، مستدلاً به..."[14].

ومن الجدير بالذكر هنا أن فصاحة القرآن الكريم وقراءاته، وفصاحة ما ثبت عن الرسول ﷺ، أمر مسلم به، ومعتمد عليه، فما حكم منهما على الشذوذ والقلة، لا يعني تخطئته، ولا نفي فصاحته، وإنما يعني أنه منفرد عن بقية بابه، مع بقائه على فصاحته، بل من العلماء من يرى أنه لو قيس على ذلك الشاذ، فقيل في "استحوذ": "استحاذ"، لم يكن خطأ[15].

ويذكر – أيضاً – أن القدامى كانوا يهدفون إلى منع تسرب اللحن والخطأ إلى القرآن والسنة؛ لذا أسسوا بنيانهم القياسي على الكثرة استعمالاً وعدداً؛ لأن التهاون في أمر القياس "...يؤدي إلى البلبلة والاضطراب في التفاهم، ويبعد عن اللغة أهم خصائصها، وهو التفاهم الجلي...؛ إذ سوف ينشأ عن هذا التهاون ظهور لهجات فردية، ولغات لا عداد لها، ولا تقييد..."[16].

تعريف الاشتقاق:

الاشتقاق هو "نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيباً ومغايرتهما في الصيغة"[17].

وقد اختلف العلماء في تحديد المشتقات، فيرى النحويون أَنَّ المشتق هو ما يرادف الصفة ويعمل عمل الفعل، أي يكون منحصراً في الصفات الخمس وهي اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل[18]، ونجد أن الصرفيين يضيفون لها اسمي الزمان والمكان[19]، ويرى اللغويون أن المشتقات تضم تقاليب اللفظة المأخوذة من الصوامت الثلاثة بطريقة الاشتقاق الكبير[20].

أما البحث في أصل المشتقات فلا طائل منه؛ إذ لا يؤثر في منهج البحث إن كان المصدر هو أصل المشتقات أو كان الفعل أصلاً لها[21]، ولذلك سنعرض أنواع المشتقات في عرف النحاة.

أسباب مخالفة الأصل في أبنية المشتقات:

كان القدامى يرون أن لغات العرب كلها حجة؛ لذا لم يجز – عندهم – رد إحداها بأخرى، ويرون أن العربي عندما يأتي بكلمة شاذة، لابد أن تكون هناك علة، أو سبب؛ لأن العربي الفصيح لا يخطئ في لغته، قال ابن السراج: "..فمتى وجدت حرفاً مخالفاً – لا شك في خلافه – لهذه الأصول فاعلم أنه شاذ، فإن كان سمع ممن ترضى عربية، فلابد أن يكون قد حاول به مذهباً، أو نحا نحواً من الوجوه، أو استهواه أمر غلطه"[22].

إن وقوع مخالفة الأصل في أبنية المشتقات ترجع في الغالب إلى عدة أمور:

أولا: التنبيه على الأصل: أي: التنبيه إلى أصل الكلمة، أو أصل القاعدة[23].

من ذلك قول ابن يعيش عن شذوذ نحو: "أقوس، وأثوب" جمعاً لـ "قوس، وثوب": "وقد شذت فجاءت على القياس المرفوض، قالوا: "أقوس، وأثوب، وأعين، وأنيب"، جاءوا بها على "أفعل"؛ منبهة على أنه الأصل"[24].

ثانياً: منع اللبس: قال ابن هشام: وقالوا في (عِيد: عُيَيد)، شذوذاً؛ كراهية لالتباسه بتصغير (عود).[25]

ووضح الدكتور تمام حسان بأن الشذوذ يحدث في اللغة عندما يترخص الفصحاء في قرائن الكلام عند أمن اللبس؛ طلباً للخفة؛ أو سعياً وراء الابتكار والإعراب؛ أو خضوعاً للضرورة، وهذا النوع من الترخص يسمى في علم اللغة بـ "الابتداع في اللغة"، أو "الابتكار اللغوي"، وهو أدنى درجات الصواب؛ لأنه يخالف القاعدة والسنة المتبعة في اللغة، ولا يشفع له إلا أن اللبس معه مأمون[26].

ثالثاً: مراعاة النظير وذلك في قوله تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ ﴾[27] فقد جاء (ضائق) معدولاً به عن (ضيّق) لمراعاة النظير مع (تارك).

رابعاً: الإتباع، كقولهم في اسم الفاعل من "أنتن": "منتُن" شذوذاً، بتحريك التاء ضماً بدل الكسر؛ إتباعا لحركة الميم المضمومة قبلها، قال الصبان: "وأما نحو "منتن" بضم التاء إتباعا فشاذ"[28].

خامساً: زيادة المعنى، كالمبالغة[29] في نحو قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴾[30].

سادساً: التوسع في مجال الاستعمال اللغوي؛ إذ الشذوذ أنواع متباينة: منها ما يطرد ويقاس عليه، ومنها ما يوقف على السماع، فلا يجوز القياس عليه[31].

سابعا: المشاكلة ومراعاة الفاصلة في آي القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿مَّآءٍ دَافِقٍ﴾[32] و كقوله تعالى ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾[33]

ثامنا: التناسب بين المعاني كقوله تعالى: "فرت من قسورة"[34]

نماذج تطبيقية من القرآن الكريم على مخالفة الأصل في أبنية المشتقات:

في أثناء تلاوتي للقرآن الكريم تمر علي بعض الكلمات من المشتقات تخالف مدلولها، وهذه نماذج أطرح بعضا منها لدراستها[35]، وأعرض أقوال العلماء فيها:

المبحث الأول: اسم الفاعل من حيث الصياغة والدلالة:

القاعدة: اسم الفاعل: هو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله[36].

ويُصاغ اسم الفاعل من الثلاثي على وزن (فاعل) ، ويصاغ مما زاد على الثلاثي على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر.

وقد جاء ما خالف هذه القاعدة وذلك في قوله تعالى: ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾[37]

فكلمة (راضية) في قوله تعالى: ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ وعندما رجعت إلى التفاسير وجدت أن راضية بمعنى مرضية[38]، وفي ذلك أن اسم المفعول قد جاء على وزن فاعل والقاعدة فيه أن يأتي على وزن مفعول.

ومما جاء في القرآن الكريم فاعل بمعنى مفعول الآيات التالية:

- قوله تعالى: ﴿ مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾[39] أي: مدفوق
- و قوله: ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾[40] أي: معصوم

ويرى بعض المفسرين أن هذه الصيغ وهي (راضية – دافق – عاصم) أن تكون مفعول على بابها ، وهنا لا تكون مخالفة حينئذ.

والرأي الآخر: أن تكون بمعنى النسب، وهذا ما أقره الرضي عندما قال في قوله: ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ و﴿ مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾: والأولى أن يكونا على النسب، كنابل وناشب، إذ لا يلزم أن يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعل له، كنابل، بل يجوز أيضا كونه مما جاء منه الفعل، فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ.[41]

ولعل الرضي يميل بقوله هذا إلى البصريين، فليس عندهم فاعل بمعنى مفعول، ويقدرون ذو دفق وذو عصمة وذات رضا. . الخ،

في حين الكوفيون يرون ذلك، ويقولون بكثرة مجيء فاعل بمعنى مفعول.[42]

وأقول: بأن مجيء فاعل بمعنى مفعول يعد صورة من صور ثراء اللغة العربية، وهو كثير كما قال الكوفيون، لورود ذلك في القرآن الكريم في أكثر من موضع، وأيضا ورده على لسان العرب كبيت للأعشى:

عهـــدي بهـــا في الحـــيِّ قـــدْ ســـربلتْ   بيضـــاءَ مثـــلَ المهـــرةِ الضـــامرِ[43]

وقول الشاعر[44]:

دع المكـــــارم لا ترحـــــل لبغيتهـــــا   واقعـــد فإنـــك أنـــت الطـــاعم الكاســـي[45]

ويمكن النظر إلى المخالفة بهذه نظرة أخرى وهي المشاكلة أو مراعاة الفاصلة في القرآن، أقول في بعض الأمثلة، وهو ما جاء في قوله ﴿ مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾فإنها تناسب ما قبلها وما بعدها من الآيات، وكذلك قوله ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾.

وفي هذه الآية أيضا مخالفة ثانية في اسم الفاعل من غير الثلاثي حيث **جاء بمعنى مفعول** في كلمة (مستنفِرة) في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ﴾، وهذا ما دلت عليه قراءة نافع وابن عامر بفتح الفاء، أي منفرة مذعورة، واختاره أبو عبيد وأبو حاتم، وقرأها الباقون بالكسر، أي نافرة. يقال. نفرت واستنفرت بمعنى، مثل عجبت واستعجبت، وسخرت واستسخرت، وأنشد الفراء[46]:

أمسك حمارك إنه مستنفر   في إثر أحمرة عمدن لغرب [47]

وقال الزمخشري: (كأنها تطلُبُ النِّفار مِنْ نفوسِها في جَمْعِها له وحَمْلِها عليه) انتهى. فأبقى السينَ على بابها من الطَّلَبِ، وهو معنى حسن.

ورجَّحَ بعضُهم الكسرَ لقولِه (فَرَّتْ) للتناسُبِ. وحكى محمدُ بنُ سَلاَّم قال:« سألتُ أبا سَوَّار الغَنَويَّ وكان عربياً فصيحاً، فقلت: كأنهم حُمُرٌ ماذا؟ فقال: مُسْتَنْفَرَة طَرَدَها قَسْوَرة. فقلت: إنما هو (فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ) فقال: أفرَّتْ؟ قلت: نعم. قال: (فمُسْتَنْفِرة إذن) انتهى. يعني أنها مع قولِه (طَرَدها) تُناسِبُ الفتحَ لأنَّها اسمُ مفعولٍ فلما أُخْبر بأنَّ التلاوةَ ﴿فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ﴾ رَجَعَ إلى الكسرِ للتناسُبِ، إلاَّ أنَ بمثلِ هذه الحكايةِ لا تُرَدُّ القراءةُ المتواترةُ.[48]

وأخيرا ورد في هذه الآية مخالفة ثالثة هي**مجيء اسم الفاعل الثلاثي على وزن اسم الفاعل السداسي** حيث قد تبين من خلال عرض القراءات في كلمة (مُسْتَنْفِرَةٌ) أنها قرئت بالكسر يعني أنها (نافرة) فجاء اسم الفاعل من الثلاثي على وزن اسم الفاعل من السداسي وفي هذا مخالفة للقاعدة، وعلل العلماء لذلك بقولهم: إن استنفر ونَفَر بمعنى نحو: عَجِب واستعجب، وسخِر واسْتَسْخر[49].

وهذه المسألة هي كسابقتها؛ إلا أن اسم الفاعل من غير الثلاثي بمعنى المفعول قل الحديث فيها عند المفسرين، وعدم تتطرق أهل النحو لها، فدل ذلك على ندور مجيء اسم الفاعل.

المبحث الثاني: اسم المفعول من حيث الدلالة

القاعدة: اسم المفعول: وهو: ما دل على حدث ومفعوله[50]، كـ (مضروب) و(مُكرَم)

ويُصاغ اسم المفعول من الثلاثي على وزن (مفعول) ، ويصاغ مما زاد على الثلاثي على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر.

وقد جاء في القرآن الكريم ما خرج عن هه القاعدة هو مجيء **اسم المفعول بمعنى اسم الفاعل**، وذلك عكس ما سبق ذكره، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾[51].

قال الطبري: "يقول تعالى ذكره: إن الله كان وعده، ووعده في هذا الموضع موعوده، وهو الجنة مأتيا يأتيه أولياؤه وأهل طاعته الذين يدخلهموها الله. وقال بعض نحويي الكوفة: خرج الخبر على أن الوعد هو المأتي، ومعناه: أنه هو الذي يأتي، ولم يقل: وكان وعده آتيا، لأن

كل ما أتاك فأنت تأتيه، وقال: ألا ترى أنك تقول: أتيت على خمسين سنة، وأتت علي خمسون سنة، وكل ذلك صواب. ."[52]

وبين ابن كثير أن (مَأْتِيًّا) بمعنى: آتيا.[53] وقيل مأتي مفعول من الإتيان، وكل ما وصل إليك فقد وصلت إليه، كما تقول: وصل إلي من فلان خير، ووصلت منه إلى خير. فالضعيف في العربية يقول مفعول بمعنى فاعل[54]

وفي شرح الرضي قال: الأولى أنه من أتيت الأمر أي فعلته، فالمعنى: أنه كان وعده مفعولا، كما في الآية الأخرى.[55]

المبحث الثالث: صيغ المبالغة من حيث الدلالة والصياغة:

القاعدة: صيغ المبالغة هي تحويل صيغة (فاعل) للمبالغة والتكثير على الفعل، ولها خمسة أوزان هي: (فعَّال، وفَعُول، ومِفْعَال؛ وفَعِيل وفَعِل) . ومن أمثلتها ضراب، غفور، منحار، رحيم، حَذِر، وهي تصاغ من الفعل الثلاثي المتعدي، عدا صيغة فعّال فتصاغ من اللازم والمتعدي.[56]

وقد اجتمعت صيغتان من هذه الصييغ في قول الشاعر:

وإنـي لصـبَّار علـى مـا ينـوبني وحسـبك أن الله أثنـى علـى الصـبرِ
ولسـت بنظَّـار إلى جانـب الغنـى إذا كانـت العليـاء في جانـب الفقـرِ[57]

إن الخلاف في مدى معرفة صيغ المبالغة من حيث السماع والقياس حاصل بين النحويين، فذكر بعضهم أن الصيغ القياسية ثلاث وهي (فعَّال – ومِفْعَال – وفَعُول)[58] وأما(فَعِيل وفَعِل) فقد ألحقهما سيبويه للمبالغة[59]. واختلف العلماء فيما عدا ذلك فقالوا بأنه سماع[60].

حيث نقل السيوطي في كتابه المزهر قول ابن خالويه في أبنية المبالغة السماعية:(العرب تبني أسماء المبالغة على اثني عشر بناء: فَعَال كَفَسَاق، وفُعَل كَغُدَر، وفَعّال كغدّار، وفَعُول كَغَدُور، ومفْعِيل كمعْطِير، ومفْعال كمعْطار، وفُعَلَة كهُمَزة لُمَزَة، وفَعُولة كمَلولة، وفَعَّالة كعلاَّمة، وفاعلة كراوية وخائنة، وفَعَّالة كبَقَّاقة للكثير الكلام، ومفْعالة كمجزَامة)[61]

وقد وجدت بعض الصيغ وردت في القرآن ودلت على المبالغة غير ما ذكره الجمهور في كتبهم وهي كالتالي:

1. مِفْعِيل في(مِسْكِين) وذلك في قوله تعالى:(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ)[62]، فمسكين أبلغ من الفقير.

2. فُعَلَة في(همزة ولمزة وحطمة) في قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴾[63] و﴿ كَلَّا لَيُنبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ ﴾[64]فالهمزة صيغة مبالغة أي المكثر من الهمز، والتاء فيه للمبالغة وكذلك(لمزة) العيب وأصله الإشارة بالعين.

3. فعُل في (عتل) قال تعالى: ﴿ عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ﴾[65]عتل: الشديد الخصومة بالباطل.[66]

4. فعِّيل في(صدِّيق) قال تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ ﴾[67]

وقال تعالى: ﴿ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ ﴾ الصديقة صيغة مبالغة، والأصل في هذه الصيغة أن تكون مشتقة من المجرد الثلاثي. فالمعنى المبالغة في وصفها بالصدق، أي صدق وعد ربها، وقد لقب يوسف بالصديق، لأنه صدق وعد ربه في الكف عن المحرمات مع توفر أسبابها. وقيل: أريد هنا وصفها بالمبالغة في التصديق لقوله تعالى: ﴿ وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا ﴾[68]، فيكون مشتقا من المزيد.

5. فَيْعُول في (قيوم) قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾[69]والقيوم فيعول[70] من قام يقوم وهو وزن مبالغة، وأصله قيؤوم فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت، والمراد به المبالغة في القيام[71]

6. فَعُل في عبد قال تعالى: ﴿ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾[72] عبد الطاغوت: وقرأ حمزة»وعَبُدَ الطاغوت« بفتح العين وضم الباء وفتح الدال، [73] وخفض الطاغوت على أن عَبَدَ واحد مراد به الجنس وليس بجمع لأنه لم يسمع مثله في أبنيته بل هو صيغة مبالغة، ولذا قال الزمخشري: معناه الغلو في العبودية، وأنشد عليه قول طرفة:

أبني لبني إن أمكم أمة وإن أباكم عبد

أراد عبدا، وقد ذكر مثله ابن الأنباري والزجاج فقالا: ضمت الباء للمبالغة، كقولهم، للفطن والحذر: فطن وحذر، بضم العين[74].

وقد ورد في القرآن الكريم **مجيء صيغة المبالغة بمعنى اسم المفعول**. كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ ﴾[75]: فـ(حميد)على وزن(فَعِيل)صيغة مبالغة، بمعنى محمود، أي: كثير الصفات المقتضية للحمد أو المحمود من خلقه كثيراً.

وقوله تعالى: ﴿ مِنَ ٱلْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ ﴾[76](كظيم): يجوز أن يكون مبالغةً بمعنى فاعِل، وأن يكونَ بمعنى مفعول كقولِه:(وَهُوَ مَكْظُومٌ)[77]

وأما قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴾[78]:(الودود) بناء مبالغة من ودّ الشيء أحبه وآثره، وهو على فعل. وسمع الكسائي: وددت بفتح العين، والمصدر ود ووداد وودادة. وقال بعض أهل اللغة: يجوز أن يكون ودود فعول بمعنى مفعول[79]

وقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا ﴾[80] الذَّلُولُ فَعُولٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، وَهُوَ مُبَالَغَةٌ فِي الذُّلِّ[81]

ومما خالف القاعدة في ضيغ المبالغة **مجيء صيغ المبالغة من غير الثلاثي أي من(أفعل)** في قوله تعالى: ﴿ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴾[82]

فـ(الرَّشَادِ) من أرشد، وقرأ معاذ بن جبل بتشديدِها، وخَرَّجها أبو الفتح وغيرُه على أنه صفةُ مبالغةٍ نحو: ضَرَب فهو ضرَّاب[83]، وقد قال النحاس: «هو لحنٌ، وتَوَهَّمه من الرباعي» يعني أَرْشد[84]. ورُدَّ على النحاس قولُه: بأنه يُحْتمل أَنْ يكونَ مِنْ رَشَدَ الثلاثي، وهو الظاهرُ.

وقد جاء فَعَّال أيضاً مِنْ أَفْعَل وإنْ كان لا يَنْقاسُ. قالوا: أَدْرَك فهو دَرَّاك وأَجْبَرَ فهو جَبَّار، وأَقْصَر فهو قَصَّار، وأَسْأَر فهو سَأَّر، ويَدُلُّ على أنه صفةُ مبالغةٍ أنَّ معاذاً كان يُفَسِّرها بسبيل الله[85].

وكلك قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوۡمٗا جَبَّارِينَ ﴾[86]

(جبارين)، جمع جبّار وهو صفة مشتقّة من (أجبرت) الرباعيّ. قال الأزهريّ: جعل (جبّارا) في صفة اللّه تعالى أو في صفة العباد من الإجبار وهو القهر والإكراه لا من جبر. ونقل عن الفرّاء قوله: لم أسمع فعّالا من أفعل إلا في حرفين، وهو جبّار من أجبرت ودرّاك من أدركت[87]. وزنه فعّال بفتح الفاء وتشديد العين وهو من أبنية المبالغة.[88]

أقول: إن ورود صيغ المبالغة في القرآن الكريم مثل (رشاد، جبار، وبصير، أليم، ونذير، زهوق) وهي غير ما ذكره الجمهور من الأوزان المشهور الخمسة في صيغ المبالغة، وإطلاقهم على الباقي أوزان سماعية، لأنها خالفت ما لديهم من قواعد، فلماذا يقايس عليها، فقد قال ابن جني: (ما قيس من كلام العرب فهو من كلام العرب)[89]فكيف بكلام الله عز وجل؟.

المبحث الرابع: الصفة المشبهة:

القاعدة: تعريف الصفة المشبهة أنها اللفظ المصوغ من الفعل اللازم للدلالة على معنى قائم بالموصوف على وجه الثبوت لا الحدوث[90]

أتت الصفة المشبهة في بعض مواضع من القرآن الكريم **من أفعال متعدية**، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾

(سَمِيعٌ) (عَلِيمٌ)، صفة مشبّهة باسم الفاعل على وزن فعيل من(سمع) و(علم) المتعدّيان، لدلالتهما على الدوام والاستمرار.

وعلل الشاطبي بأن الصفة المشبهة تصاغ من الفعل اللازم وليس من المتعدي، وهذا يعد فارقا بينها وبين اسم الفاعل والذي يصاغ من المتعدي واللازم على حد سواء، وذلك لأن الفعل المتعدي يقتضي العلاج والفعلَ في الغير، والصفة المشبهة من لوازمها الثبوت، فلا يجتمعان، فلا تقول زيد مضارب الأب عمرا؛ لأن (مضاربا) هنا في معنى (يضارب).[91]

واشترط ابن مالك أن تصاغ من المتعدي ولكن بشرط أن يقصد به الثبوت، شرط آخر وهو أمن اللبس. [92]

ومما جاء مخالفا للقاعدة **العدول عن الأصل الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل** وذلك في قوله تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ ﴾[93] فقد جاء (ضائق) معدولاً به عن

(ضيّق) لمراعاة النظير مع (تارك)؛ و(ضائق)، و(ضيّق) لازمٌ[94]. وجاء العدول هنا عن (ضيّق) وهو الأكثر استعمالاً؛ لأن المقام مقام الدلالة على الحدوث والعوارض، وليس مقام الدلالة على الثبوت والاستقرار، إذ لم يكن الضيق وصفا ثابتا في صدره عليه الصلاة والسلام [95]

المبحث الخامس: أفعل التفضيل من حيث الصياغة:

القاعدة: اسم التفضيل هو اسم مشتق يدل على أن شيئين اشتركا في صفة وأن أحدهما زاد على الآخر فيه، [96] ويشترط في أفعل التفضيل الشروط المعروفة وهي: أن يكون له فعلا، ثلاثيا، متصرفا، وقابلا للتفاضل، ولا يكون مبنيا للمفعول، تاما، مثبتا، وألا يكون الوصف منه على أفعل فعلاء.

فإذا اختل شرط منها جيء له بفعل مساعد وهو (أَشَدُّ) [97].

جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[98]

والمخالفة هنا تكمن **في مجيء الفعل(أَشَدُّ) مع القسوة**، والقسوة مصدر للفعل قسا، فهو فعل، ثلاثي، تام، متصرف، قابل للتفاضل، مبنى للمعلوم، مثبت، الوصف منه ليس على أفعل فعلاء، وبهذا قد استوفى الشروط جميعها، فيا ترى ما السبب وجود الفعل المساعد (أَشَدُّ) معه؟

وأجاب الزمخشري بقوله: "فإن قلت: لم قيل: أشد قسوة، وفعل القسوة مما يخرج منه أفعل التفضيل وفعل التعجب؟ قلت: لكونه أبين وأدلّ على فرط القسوة. ووجه آخر، وهو أن لا يقصد معنى الأقسى ولكن قصد وصف القسوة بالشدة، كأنه قيل: اشتدت قسوة الحجارة، وقلوبهم أشدّ قسوة". [99]

وفصّل أبو حيان قوله: وفعل القسوة مما يخرج منه أفعل التفضيل، وفعل التعجب أن قسا يجوز أن يبنى منه أفعل التفضيل، وفعل التعجب بجواز اجتماع الشرائط المجوزة لبناء ذلك، وهي كونه من فعل ثلاثي مجرد متصرف تام قابل للزيادة، والنقص مثبت. وفي كونه من أفعل، أو من كون، أو من مبني للمفعول خلاف. [100]

وقال السمين: وهذا كلامٌ حسنٌ جداً، إلا أنَّ كونَ القسوةِ يجوزُ بناءُ التعجبِ منها فيه نظرٌ، من حيثُ إنَّها من الأمورِ الخَلْقيَّةِ أو من العيوبِ، وكلاهما ممنوعٌ منه بناءُ البابَيْنِ. [101]

فالسمين يرى بأن عدم صياغة التفضيل من الفعل مباشرة؛ لأن الفعل يدل على العيوب الخلقية. وأرى أن هذا القول فيه نظر لأن الفعل يدل على العيوب لكان كـ(أعرج – عرجاء) وعند عودتي لمعاجم اللغة لم أجد أن الفعل يدل على العيب، بل معناه صَلُبَ وغَلُظَ، وهذا ليس عيبا – في ظنى-

والزمخشري يرى أن مخالفة الأصل في مجيء التفضيل من الفعل قسا والاستعانة بالفعل المساعد، وذلك لما فيه فرط القسوة، وهذا يدل على بلاغة القرآن، لأن فرط القسوة المعبر عنها لم تأت من لفظ أقسى؛ لأن دلالته على الشدة بجوهر اللفظ الموضوع لها مع هيئة موضوعة للزيادة في معنى الشدة بخلاف لفظ الأقسى فان دلالته على الشدة والزيادة في القسوة بالهيئة فقط.

ولم أجد إلى الآن ما يعضد هذه الآية في مخالفة التفضيل من فعل مستوف للشروط، بل إن كتب النحاة لم تشر إلى هذا – حسب علمي-

ومما خالف القاعدة في صياغة أفعل التفضيل، **مجيء التفضيل من غير الفعل الثلاثي**، كما ورد في قول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَـٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓاْ ﴾(102)

ورد في الآية الكريمة ما على وزن(أفعل) للتفضيل (أقسط – أقوم) المخالفة في مجيء التفضيل من غير الفعل الثلاثي. أي من الفعل الرباعي (أقسط وأقام).

ذكر جمهور النحاة عند حديثهم عن أفعل التفضيل، والتعجب شروط صياغة الفعل - وقد ذكرتها سابقا- وكانوا في عرضهم لتلك الشروط يشيرون إلى ما خالف القاعدة، ومن أمثلة ذلك (أزهى من ديك) و(هذا الكلام أخصر من غيره) و(هو أقمن به) أي: أحق، و(ألص من شظاظ)(103)، وقالوا في المثالين الأخيرين أنهما صيغا من وصف لا فعل له.

والسؤال هنا لماذا ذكرت تلك الشروط مع وجود ما يخالفها من كلام العرب، وهل وجد في القرآن مخالفة أيضا للشروط المذكورة؟

إن ذكر الشروط إنما هو تسهيل على المتعلمين، فإن تعذر صوغ الفعل على (أفعل) مباشرة يتوصل إلى التفضيل منه بذكر مصدره الصريح مسبوقا بكلمة مناسبة على وزن (أفعل) للتفضيل من نحو: (أكبر، أو أشد، أو أعظم) ويعرب ما بعد المصدر تمييزا.

ومما جاء في القرآن الكريم من باب التفضيل وكان مخالفا للقاعدة ما ورد في الآية الكريمة في (أقسط – أقوم) على وزن(أفعل) للتفضيل في مجيئه من غير الفعل الثلاثي. أي من الفعل الرباعي (أقسط وأقام).

واختلف النحاة في صياغة التفضيل من (أفعل) الرباعي فذهب فريق ومنهم سيبويه: إلى أنه يجوز مطلقا، وقال الفريق الثاني: يمتنع مطلقا، وقال الفريق الثالث: يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل؛ نحو: "ما أظلم الليل" و"ما أقفر هذا المكان"؛ وشذ على هذين القولين: "ما أعطاه للدراهم" و"ما أولاه للمعروف"، وعلى كل قول "ما أتقاه"، و"ما أملا القربة"؛ لأنهما من اتقى وامتلأت، و"ما أخصره"؛ لأنه من اختصر.(104)

وناقش السمين هذه المسألة مناقشة وافية في كتبه الدر المصون [105]فقال: (أَقْسَطُ) قيل: هو من أَقْسَطَ إذا عَدَلَ، ولا يكونُ من قسَطَ، لأنَّ قَسَط بمعنى جار، وأَقْسَط بمعنى عَدَل، فتكونُ الهمزةُ للسَّلْبِ، إلا أنه يَلْزَمُ بناءُ أَفْعَل من الرباعي، وهو شاذٌّ.

قال الزمخشري: فإنْ قلتَ مِمَّ بُنِي أَفْعلا التفضيلِ- أعني أَقْسَط وأَقْوم؟ - قلت: يجوزُ على مذهبِ سيبويه أَنْ يكونا مَبْنِيَّين مِنْ(أقسط) و(أقام) وأَنْ يكونَ (أَقْسَط) من قاسِط على طريقةِ النسبِ بمعنى: ذي قِسْطٍ؛ و(أقوم) من قويم[106].

قال أبو حيان: لم ينصَّ سيبويه على أنَّ أفعلَ التفضيلِ يُبْنَى من (أَفْعل)، إنما يُؤْخَذُ ذلك بالاستدلالِ، فإنه نصَّ في أوائلِ كتابه على أنَّ (أَفْعَل) للتعجبِ يكونُ من فَعَل وفَعِل وفَعُل وأَفْعَل، وظاهرُ هذا أن (أَفْعَل) للتعجب يُبنى منه أَفْعل للتفضيل، فما اقتاسَ في التعجب اقتاسَ في التفضيلِ، وما شَذَّ فيه شَذَّ فيه[107].

وقد اختلف النحويون في بناءِ التعجبِ وأَفْعَل التفضيل من أَفْعَل على ثلاثةِ مذاهب: الجوازُ مطلقاً، والمنعُ مطلقاً، والتفضيلُ بين أَنْ تكونَ الهمزةُ للنقلِ فيمتنِعَ، أو لا فيجوزَ، وعليه يُؤَوَّل كلامُ سيبويه، حيث قال: إنه يبنى من أَفْعَل، أي الذي همزتُه لغيرِ التعدية. ومَنْ مَنَعَ مطلقاً قال: «لم يَقُلْ سيبويه وأَفْعَلَ بصيغة الماضي، إنما قالها أَفْعِل بصيغةِ الأمر، فالتبس على السامعِ، ويعني أنه يكونُ فعلُ التعجب على أَفْعِلْ، بناؤُه من فَعَل وفَعِل وفعُل، وعلى أفعِل. ولهذه المذاهبِ موضوعٌ هو أليقُ بالكلامِ عليها[108].

ونَقَل ابن عطية أنه مأخوذٌ من «قَسُط» بضمِّ السينِ نحو: (أَكْرَمَ) من (كَرُم)[109]. وقيل: هو من القِسْط بالكسر وهو العَدْلُ، وهو مصدرٌ لم يُشْتَقَّ منه فِعْلٌ، وليس من الإقساط؛ لأنَّ أفعَل لا يُبنى من (الإفعال). وهذا الذي قلته كلَّه بناءً منهم على أنَّ الثلاثيَّ بمعنى الجَوْر والرباعيَّ بمعنى العَدْل.

وأمَّا إذا جَعَلْناه مشتركاً بين عَدَلَ وبين جارَ فالأمرُ واضحٌ، قال أبو القاسم الراغب الأصبهاني: القِسْطُ أن يأخذَ قِسْطَ غيرِه، وذلك جَوْرٌ، والإقساطُ أن يُعْطِي قسطَ غيرِه، وذلك إنصافٌ، ولذلك يقال: قَسَط إذا جار، وأَقْسَط إذا عَدَل [110]

و(أَقْوَمُ) يجوزُ أن يكونَ من (أقام) الرباعي المتعدِّي؛ لكنه حَذَف الهمزةَ الزائدة، ثم أتى بهمزةِ أَفْعل. . ويجوزُ أن يكونَ من (قام) اللازم. [111]

والأنسب في هذه المسألة أن يكون (أقسط) و(أقوم) صيغا على وزن (أفعل) للتفضيل من وزن الرباعي (أفعل)، وبما فيه من مخالفة لأن المقصود من الآية – آية الدين – وما اشتملت عليه من أحكام أمر الله بها عباده المؤمنين أن يعملوا بها فإن ذلك أقسط وأعدل وأحفظ، وأقوم للشهادة أي أعون على إقامة الشهادة وأثبت لها.

ومثلها قوله تعالى: ﴿ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾[112]

حيث اختار الزجاج(113) والتبريزي كون أَحْصى أفعل تفضيل؛ لأنه الموافق لما وقع في سائر الآيات الكريمة، نحو ﴿ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ و﴿ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ﴾ إلى غير ذلك مما لا يحصى، ولأن كونه فعلا ماضيا يشعر بأن غاية البعث هو العلم بالإحصاء المتقدم على البعث لا بالإحصاء المتأخر عنه وليس كذلك. (114)

الخاتمة:

اتخذ هذا البحث من (مخالفة الأصل في أبنية المشتقات) موضوعا له، وفيه دراسة تطبيقية لنماذج من القرآن الكريم، قدمت فيه الباحثة حدا للمخالفة، والاشتقاق، وأسباب حدوث المخالفات في أبنية المشتقات، وخرجت الباحثة بما يلي:

1) إن هذه المخالفات في أبنية المشتقات التي من القرآن الكريم لا تعد من الشواذ أو الأخطاء المنبوذة.

2) وجود هذه المخالفات لها أسباب من أهمها: مراعاة النظير، المبالغة، مراعاة الفاصلة، والمشاكلة. . الخ

3) إن صور المخالفات في أبنية المشتقات متعددة منها:

- تكون المخالفة في الدلالة كمجيء اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول والعكس

- وتكون المخالفة في تبادل الصيغ كمجيء اسم الفاعل من السداسي بدلا من الثلاثي

- وتكون بالاشتقاق من فعل مزيد كقوله تعالى: (وأمه صديقة)

- وتكون بالإعلال والإبدال كما هو الحال في قوله تعالى: (قيوم)

- وتكون بمجيء أوزان من أفعال غير ثلاثية والأصل مجيئها من أفعال ثلاثية، مثل مجيء صيغ المبالغة من غير الثلاثي كـ(جبار) من أجبر

- أن تعامل الصيغة أو البنية على أنها مخالفة للقاعدة وهي في الأصل ليس في مخالفة كمجيء الفعل المساعد مع اسم التفضيل الموافق لقواعد الصرفيين، وهو ما حدث في قوله تعالى: ﴿ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾

- أن يصاغ المخالف للقاعدة الصرفية أو النحوية على البنية الأصلية، كما في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ ﴾

4) ورود هذه المخالفات من القرآن الكريم لم تكن مستثقلة على اللسان لقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾

5) إن الحاجة ماسة إلى قراءات جديدة بالعودة إلى مائدة القرآن الكريم، وإعادة صياغة قواعد جديدة وفق قوانين وقواعد وفق استقراء يتسم بالاطراد. .

6) حبذا لو يعاد صياغة القواعد النحوية على القرآن الكريم فهو أفصح الكلام على الإطلاق، فما ورد مخالفا لقواعد النحويين فيجيب القياس عليه، ولا يعد مخالفا أو شاذا ولا من باب الضرورات.

وختاما هذا جهدي قدمت فيه ما أعانني الله على تقديمه، كما يفتح الباحثة صدرها لأي نقد مفيد الباحثون من هذا البحث كما أفادت الباحثة من غيرها ، كما أرجو أن يغفر لي رب العالمين ما في هذا البحث من نقص وزلل.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين. .

المصادر المراجع:

▪ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، دار الفكر، بيروت

▪ابن جني، الخصائص، ، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت

▪ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جنى، دار سزكين، ط2، 1986م

▪ابن جني، المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة مصطفى البابي، 1960

▪ابن عاشور، التحرير والتوير، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 2000م

▪ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون 1400 هـ - 1980 م

▪ابن مالك، شرح التسهيل، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، بتحقيق الدكتور عبد الرحمن السَّيِّد والدكتور محمَّد بدوي المختون، الطبعة الأولى، 1410- 1990م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع- لبنان.

▪ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعةالأولى

▪ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية.

▪ابن يعيش: شرح المفصل، عالم الكتب بيروت.

▪أبو السعود الفخراني، دراسات صوتية في روايات غريب الحديث والأثر، مكتبة وهبة 1998م

▪أبو حيان، البحر المحيط، دار الفكر بيروت، 1992م

■أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الطبعة الأولى، سنة 1417هـ- 1996م، الدار المصرية اللبنانية- القاهرة.

■الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: على عبد البارى عطية، دار الكتب العلمية ـ بيروت، 1415 هـ

■تمام حسان، الأصول، دار الثقافة، المغرب، 1981م.

■د. تمام حسان، درجات الصواب والخطأ في النحو والأسلوب/، مجلة المجمع اللغوي القاهري، شعبان 1405هـ = مايو 1985م، المجلد 56

■الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987 م

■حسن موسى الشاعر، النحاة والحديث النبوي. الطبعة الأولى، سنة 1400هـ- 1980م،

■الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، دار الكيان

■الرضي شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: د. حسن محمد الحفظي، إدارة الثقافة في جامعة الإمام، 1993

■الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2

■ الزجاج، إعراب القرآن، تحقيق: إبراهيم الابياري، دار الكتاب اللبناني، 1982م

■ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق إبرهيم بن السري، عالم الكتب، 1988م

■الزمخشرى، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل، دار الكتاب العربي ـ بيروت، 1407 هـ

■د. سليمان العايد، دراسات وبحوث في اللغة العربية، مكتبة الرشد، الرياض، 1431- 2010م

■السمين الحلبي، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخرّاط، الطبعة الأولى، سنة 1406هـ- 1986م، بنشر دار القلم- دمشق وبيروت.

■سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، سنة 1408هـ- 1988م، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

■السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، بشرح وتعليق محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، طبعة ونشر المكتبة العصرية- بيروت، سنة 1986م.

■السيوطي: الأشباه والنظائر، دار الحديث- بيروت، ط3، 1984م

■السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: د. أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة

-القاهرة، 1976م

▪الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: د محمد البنا وآخرون، معهد البحوث، جامعة أم القرى، 2007م

▪الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان، - 1995 مـ

▪الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني.

▪الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، دار الهجر

▪عباس حسن، النحو الوافي، مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة، الطبعة الخامسة، طبعة دار المعارف بمصر.

▪عباس حسن، اللغة والنحو، دار المعارف بمصر، ط2

▪العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي.

▪فتحي الدجني، في الصرف العربي، مكتبة الفلاح، الكويت، 1979م

▪فتحي الدجني، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1974م

▪الفراء، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتى وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة

▪القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقي سمير البخاري، الرياض، دار عالم الكتب،

▪القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، تأليف أبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، الطبعة الأولى، سنة1408هـ- 1987م، بنشر دار الغرب

▪محمد الخضر حسين، القياس في اللغة، المطبعة السلفية- القاهرة، سنة 1353هـ من دون الطبعة.

▪محمد الطاهر ابن عاشور، موجز البلاغة، http: //www. saaid. net/book/open. php?cat=90&book=2809

▪محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث

❖أبو جعفر النَّحَّاس، معاني القرآن الكريم، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1409

❖الرسائل الجامعية والمجلات والمقالات العلمية

▪إبراهيم صمب انجاي، مخالفة القياس والأفصح في نظر النحويين واللغويين من خلال الصحيحين _جمعا ودراسة، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية

▪ العـدول الصـرفي في القـرآن الكـريم للطالـب: هـلال علـي محمـود الجحيشـي، رسـالة دكتوراه في جامعة الموصل، 2005 م،

▪العدول في صيغ المشتقات في القرآن الكريم، للطالب: جلال عبد الله محمد الحمادي، رسالة ماجستير في جامعة تعز، 2007م

هوامش البحث:

---

(1) ينظر: محمد الطاهر ابن عاشور، موجز البلاغة، ص 9

(2) ينظر: عباس حسن، اللغة والنحو، ص41، 47

(3) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص39

(4) السيوطي: الأشباه والنظائر 217/1.

(5) مخالفة القياس والأفصح في نظر النحويين والغويين من خلال الصحيحين، رسالة دكتوراه، ص 59

(6) ابن السراج، الأصول في النحو 61/1

(7) ينظر عن مصادر اللغة: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص: 48، عباس حسن، اللغة والنحو، ص20 – 21

(8) ابن جني، المنصف: 279/1

(9) ينظر: دراسات صوتية في روايات غريب الحديث والأثر، ص11

(10) ينظر: محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، ص240

(11) ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص: 95، ومحمد الخضر حسين، القياس في اللغة، ص23

(12) ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص95

(13) دراسات صوتية في روايات غريب الحديث والأثر، ص: 12، وينظر: د/ حسن موسى الشاعر، النحو والحديث النبوي، ص21

(14) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص49

(15) ينظر: سعيد الأفغاني، تاريخ النحو، ص70

(16) عباس حسن، اللغة والنحو، ص49

(17) الجرجاني، التعريفات، 43

(18) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 1/ 206

(19) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، 112

(20) ابن جني، الخصائص، 2/ 134

(21) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 235

[22] ابن السراج، الأصول في النحو 56/1، 57

[23] ينظر: د/فتحي الدجني، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، ص: 49

[24] ابن يعيش: شرح المفصل 264/3

[25] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 3/ 273

[26] د. تمام حسان درجات الصواب والخطأ في النحو والأسلوب/، مجلة المجمع اللغوي القاهري، شعبان 1405هـ = مايو 1985م، المجلد 56، ص: 88.

[27] هود: 12

[28] حاشية الصبان على شرح الأشموني 315/2

[29] ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية 1966/4، د. العايد: شواذ النسب، 4

[30] الهمزة 1

[31] ينظر: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، ص48

[32] سورة الطارق 6

[33] سورة الحاقة 21

[34] سورة المدثر 51

[35] وقد استشهدت بمثال أو مثالين على مخالفة القاعدة مخافة الإطالة في البحث، وللاستزادة ينظر: دراسات في أسلوب القرآن الكريم لعبد الخالق عضيمة، والعدول الصرفي في القرآن الكريم للطالب: هلال علي محمود الجحيشي، رسالة دكتوراه في جامعة الموصل، 2005 م، والعدول في صيغ المشتقات في القرآن الكريم، للطالب: جلال عبد الله محمد الحمادي، رسالة ماجستير في جامعة تعز، 2007م

[36] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 3/ 216

[37] الحاقة 21- القارعة 7

[38] ينظر: الفراء، معاني القرآن 3/ 182، الطبري، جامع البيان 23/ 233، القرطبي، جامع الأحكام 18/ 271، النحاس، معاني القرآن 2/ 386، أبو حيان، البحر المحيط261/10، الزجاج، إعراب القرآن 3/ 844، العكبري، التبيان في إعراب القرآن 2/ 1237، إعراب القرآن 161

[39] الطارق 6

[40] هود 43

[41] الرضي، شرح الرضي على الكافية القسم الثاني المجلد الاول 723

[42] القيسي إيضاح شواهد الإيضاح 2/ 592

[43] ولم يقل الضامرة، لأنه جاء على النسب، أي ذات ضمور

[44] الحطيئة، ينظر: التصريح: 2/ 302

[45] أي: المَطْعَمُ المَكسُو

[46] الفراء، معاني القرآن 206/3

(47) القرطبي، الجامع للأحكام 19/ 89

(48) السمين، الدر المصون10/ 558

(49) القرطبي، جامع الأحكام 19/ 89

(50) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 3/ 232

(51) مريم 61

(52) الطبري، جامع البيان، 15/ 575

(53) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم 130/3

(54) النحاس، معاني القرآن 4/ 342

(55) الرضي، شرح الرضي على الكافية القسم الثاني المجلد الأول 723

(56) عباس حسن، النحو الوافي 3/ 260

(57) في المصباح المنير في مادة (صبر) صبرت صبرا من باب ضرب حبست النفس عن الجزع واصطبرت مثله وصبرت زيدا يستعمل لازما ومتعديا.

(58) ابن مالك، شرح التسهيل 3/ 79

(59) سيبويه، الكتاب 1/ 58

(60) في الصرف العربي177

(61) السيوطي، المزهر 2/ 243

(62) البقرة: 184

(63) الهمزة: 1

(64) الهمزة 4

(65) القلم: 13

(66) عظيمة، دراسات لأسلوب القرآن، 2/ 4/ 6

(67) يوسف: 46

(68) التحريم: 12

(69) آل عمران: 2

(70) الفراء، معاني القرآن 1/ 190

(71) ابن عاشور، التحرير والتنوير 493/2

(72) المائدة: 60

(73) الفراء، معاني القرآن 1/ 314

(74) الزجاج، معاني القرآن، 2/ 188، الألوسي، روح المعاني 343/3

(75) هود 73

(76) يوسف: 84

[77] السمين، الدر المصون، 6/ 545

[78] البروج 14

[79] أبو حيان، البحر المحيط6/ 200

[80] الملك: 15

[81] الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، 8 / 238

[82] غافر: 38

[83] ابن جني، المحتسب 2/ 241

[84] النحاس، معاني القرآن 6/ 219

[85] السمين، الدر المصون 9/ 475

[86] المائدة: 22

[87] أبو حيان، البحر المحيط، 9/ 254

[88] محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن 6/ 317

[89] ابن جني، الخصائص 111/1

[90] ينظر: شرح ابن عقيل 3/ 140

[91] الشاطبي، المقاصد الشافية، 4/ 396

[92] نفسه 397

[93] هود: 12

[94] ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 9 / 12

[95] الشاطبي، المقاصد الشافية، 4/ 399

[96] عباس حسن، النحو الوفي 3/ 395

[97] ابن عقيل، شرح ابن عقيل 155/3

[98] البقرة 74

[99] الزمخشري، الكشاف 1/ 290

[100] أبو حيان البحر المحيط 1/ 425

[101] السمين، الدر المصون 1/ 437

[102] البقرة 282

[103] شظاظ: اسم لصّ من بني ضبّة؛ يُضرب به المثل في اللّصوصيّة.

يُنظر: كتاب الأمثال لأبي عُبيد 366، وجمهرة الأمثال 180/2، ومجمع الأمثال 230/3، والمستقصى 328/1.

(104) ابن هشام، أوضح المسالك 3/ 287

[105] السمين، الدر المصون 2/ 669

[106] الزمخشري، الكشاف، 404/1

(107) أبو حيان، البحر المحيط، 2/ 351

(108) ينظر: د. العايد، التعجب من فعل المفعول بين المانعين والمجيزين، (مقالة)، ص 8 وما بعدها.

(109) ابن عطية، المحرر الوجيز، 369/2

(110) المفردات، 418

(111) السمين، الدر المصون 2/ 669- 671

(112) الكهف 12

(113) الزجاج، معاني القرآن 3/ 271.

(114) أبو حيان، البحر المحيط 7/ 146